

بيان صادر عن منظمة "سيدر واتش" - لبنان (مكتب لندن)

٢٠٠٠-١١-٨

ترحب منظمنا بتصريح رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري لجهة التشديد على احترام حقوق الانسان والتصدي لانتهاكات حقوق الانسان في لبنان, وتأمل ان تكون هذه المواقف الجريئة والشجاعة بداية مرحلة جديدة واعدة من رئيس الوزراء اللبناني لجهة احترام حقوق المواطنين اللبنانيين دون استثناء ومعاملتهم استنادا الى ما تمليه الشرعة العالمية لحقوق الانسان المنسجمة أصلا مع الدستور اللبناني والقوانين المرعية الاجراء.

ويهم منظمنا لفت نظر السيد رئيس الوزراء الى الحاجة الى تشكيل لجنة طوارئ لشؤون حقوق الانسان, تضمه شخصا الى جانب ممثلين عن منظمات حقوق الانسان الناشطة في لبنان ونقابة المحامين في بيروت, لمعالجة ملف انتهاكات حقوق الانسان الذي يتضخم يوميا بفضل الممارسات غير القانونية لمجموعات من الاجهزة الامنية والبوليسية.

ترى منظمنا في تشكيل هذه اللجنة بمشاركةكم دفعا معنويا كبيرا للبنان في المحافل الدولية وامام مؤسسات حقوق الانسان وخصوصا لجهة معالجة الملفات الكثيرة ومنها :

اولا : قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والتي تخالف كل القوانين اللبنانية واحكام معاهدة جنيف التي تنظم تعاوي جيوش الاحتلال مع المدنيين.

ثانيا : قضية المعتقلين السياسيين اللبنانيين وفي مقدمهم رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورفاقه .

ثالثا : قضية المبعدين والمنفيين اللبنانيين لأسباب سياسية .

رابعا : وضع حد نهائي لممارسات الاجهزة في حق الصحافة ووسائل الاعلام اللبنانية لجهة منع حق التعبير وممارسة التوجيه السياسي والدعاية السياسية .

خامسا : وضع حد لانتهاك حقوق مواطنكم المسيحيين في التعبير عن الرأي والانتظام في أطر سياسية.

سادسا :تنظيم واخضاع الاجهزة الأمنية اللبنانية للسلطة التنفيذية عمليا ولرقابة السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب.

اننا أذ نرى في معالجة هذه الامور المدخل الطبيعي لتصحيح ملف الديموقراطية وأستعادة سمعة لبنان الطبيعية في احترام حقوق مواطنيه. نأمل ان يبادر السيد رئيس الوزراء دون تردد الى معالجة هذا الملف الذي يشكل المدخل الطبيعي لأنماء لبنان اقتصاديا وأستثماريا.

الخطة السورية - الحريرية لأبتلاع الأقتصاد اللبناني

في خطوة لافتة ومدروسة، بادرت سوريا أخيرا الى إثارة ملف يراه أكثر اللبنانيين محظورا لا بل مرفوضا، وهو ملف التكامل الاقتصادي بين البلدين وصولا الى الاندماج الاقتصادي بين سوريا ولبنان.

هذا التوجه وان لم يعلن رسميا ظهرت ملامحه في دراسة حديثة صادرة عن الحكومة السورية أعدّها السيد نصري خوري رئيس ما يسمى "المجلس الاعلى اللبناني - السوري" ودوائر الاستخبارات السورية، عن التعاون والتنسيق ونشرت أخيرا في لبنان بأيعاز من غازي كنعان وبموافقة من أميل لحود، وفي المشروع دعوة الى اللبنانيين حكومة وقطاعا خاصا ورأيا عاما الى "المشاركة في تقويم الحاضر ومساراته وختلافات المسارات ومصالحها التي حكمت العلاقة السورية - اللبنانية ماضيا وحاضرا ومستقبلا من أجل التعرف المشترك على افاق المستقبل في ضوء التحديات التي يفرضها ومتطلبات البقاء والاستمرار".

وتتلاقى افكار الدراسة مع ما اورده البيان الوزاري لحكومة الحريري الجديدة بالنسبة الى التكامل والوحدة وخصوصا ان الحريري تعهد للاسد ولقاء تعيينه رئيسا للوزراء، العمل على أنجاز كل أطر الوحدة عمليا خلال سنوات حكمه.

ما هي الخطوط العريضة لهذه الدراسة - الرؤية السورية ؟

ترى الدراسة: "ان غياب استراتيجية عملية او اطار استراتيجي للجهود المبذولة من اجل التعاون والتنسيق والتوحيد بين المصالح الاقتصادية في لبنان وسوريا وبسبب انتهاج منهج أجتزائي ومحكوم بالمصالح الانية، مما ادى الى بروز نزعة مقلقة تؤكد أختلاف المصالح، وهو أختلاف على مصالح أنية وقصيرة الاجل والنظر ويتضح في كثير منها تأثير واضح لمصالح محلية تجارية".

وتقول الدراسة السورية الوجدوية: "ان هناك ثلاثة مداخل لمواجهة ما يعرف من خلال المصالح، اولها مدخل الماضي ويبدو غنيا عند التبرير، وثانيهما منهج الحاضر يميله واقع المصالح الذي قد يصادر المستقبل ان لم يخضع له، وثالثهما المستقبل الواجب سلوك طريقه

لأنه يتيح التخلص من ثقل الحاجز عبر مزج المصالح ودمجها وتوحيدها. لذلك لا بد من اعتماد افق استراتيجي ومراحل زمنية لتطوير عملية التنسيق ودمجها وتوحيدها.

وترى سوريا ان المعركة الاقتصادية (مع من؟) هي معركة التنسيق والتوحيد بين المصالح السورية واللبنانية وليست ولا يمكن ان تكون شأنًا اقتصاديا فحسب, بل هي معركة من أجل الوحدة الاقتصادية والمستقبل المشترك والتضامن المصري, تمخضت عن تحالف سياسي واستراتيجي وهذه القضية لن تتكلل بالنجاح ان هي أقتصرت على التنسيق بين الحكومتين اذ لا بد من ان تخرج الملفات ومفاوضاتها من المكاتب الرسمية واللقاءات المغلقة لتصبح شاغل القوى السياسية والمفكرين والنقابات والجمعيات فتتحول الخيارات الى خيارات اساسية فكرية وسياسية لدى الرأي العام في البلدين.

ويجدر بسوريا ان تضع برنامجا عاجلا لعرض قضايا التكامل والتوحيد على اوسع قطاعات لرأي العام اللبناني.

لكن سوريا ترى ان ثمة فئة اجتماعية وقوى اقتصادية واخرى سياسي تستهين بأهمية التنسيق السوري اللبناني وضرورة نجاحه والتوجه غيره نحو التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان, لكن هذه القوى يمكن التأثير فيها واضعاف حجمها ونفوذها في لبنان (قمعها وتصفيتها)".

هكذا يمكن فهم سر الهجمة السورية الآن على الزعيم وليد جنبلاط والقادة اللبنانيين جميعا وفي مقدمهم الصرح البطريركي في بركي, وهذه بأختصار النظرة المستقبلية للقيادة السورية الى منحى العلاقات المطلوبة بين سوريا المهيمنة ولبنان المستضعف الذي يجوع شعبه يوميا ويسافر, وهذا ما عناه بشار الاسد اثناء خطاب القسم بحديثه عن تعزيز العلاقات بين البلدين, وهذا ما جرى تعيين أميل لحود لتنفيذه بموافقة إسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ومباركة المملكة السعودية ودعمها, من خلال ممثلها رفيق الحريري الذي أستقبل رئيس الوزراء السوري مصطفى ميرو قبل أيام في بيروت للبحث في تنفيذ آليات الوحدة البعثية - العلوية - السنية مع لبنان والغاء دولة لبنان من الوجود وتشريد شعبه وافقاره .

* ملاحظة : يبلغ مجموع الاتفاقات السورية المفروضة على لبنان ٣١ اتفاقا في مجالات الامن والصناعة والزراعة والسياحة والطاقة والصحة والاتصالات والتجارة والتعليم, إضافة الى سبعة مراسيم وقوانين صادرة حتى اليوم, فضلا عن الاتفاق الاقتصادي الموقع بين البلدين في ٥-٣-

١٩٥٣ والذ٘ جري تجديد العمل به في عام ١٩٦٨ والذ٘ يناقض كل الاتفاقات التي عقدت حديثا لجهة الدفاع عن القطاعات الاقتصادية اللبنانية .